

الأنظمة القضائية الجديدة تفعل إجراءات الفصل في الدعاوى اختصار المداويل عبر التقاضي بالمدكرات



المستشار القانوني الغامدي يتحدث للمزميل الحارثي تصوير: عبدالسلام السلمي

عبد الحارثي - جدة

استمرار النظر في بعض القضايا المعروضة امام الحاكم لعدة سنوات يمس اطرافها بشكل مباشر ويعطل مصالحهم في كثير من الاحيان مما حدا بالجهات المختصة السعي لايجاد حلول تكفل سلامة واكتمال الاجراءات القضائية من ناحية والبت في الدعاوى في اسرع وقت ممكن من ناحية اخرى.

من هذا المنطلق صدرت مؤخرأ انظمة ديوان المظالم والمرافعات والتقاضي بواسطة المذكرات وينتظر أن يساهم تطبيقها في اختصار المدة التي تتطلبها اجراءات النظر في القضايا واصدار الاحكام المستوفية لكافة المتطلبات.

وسيلة للارتقاء

يأمل المواطن تركي المالكى في أن تكون هذه الأنظمة وسيلة للارتقاء باجراءات التقاضي قائلاً انه من غير المعقول أن تستمر مداويل قضية احد اطرافها مواطن بسيط لعدة سنوات وبالتالي تستهلك جهده ووقته طيلة المدة التي تستغرقها جلسات النظر فيها فيما يقول المواطن فهد

يجعل الهيكل التنظيمي القضائي في المملكة قريباً من الهياكل القضائية لباقي الدول العربية.

تفعيل دور المحامي

ويرى أن الأنظمة الجديدة زادت درجات التقاضي ونظمت اللجان المتخصصة والدوائر القضائية الامر الذي يؤدي الى سرعة الفصل في القضايا. كما ان هذه الأنظمة تفعل دور المحامي وتمنحه قوة اكبر باعتبارها عاملاً مساعداً

المستشار القانوني وعضو هيئة التحقيق والإدعاء العام السابق صالح الغامدي يشير إلى أن الأنظمة الجديدة لديوان المظالم والمحاكم اتت بأمور جديدة تجعل القضاء على درجتين بدلاً من درجة واحدة وتقسّم المحاكم الى محكمة عليا ومحاكم استئناف ومحاكم درجة اولى عامة وجزئية واحوال شخصية وتجارية وعمالية اضافة الى تقسيم المحاكم الإدارية العليا الى استئنافية وإدارية مما

الجهتي ان المطلوب من الأنظمة ليس مجرد تطوير القضاء وتخصيص المحاكم بل كذلك اتاحة الفرصة لمراجعي المحاكم للأفصاح في الحديث عن دعوامهم اثناء جلسات التقاضي.

ويشتمكي المواطنان خالد الجدعاني وهليل الجدعاني من تأخر البت في قضية اراض متداولة في اروقة المحاكم منذ سبع سنوات رغم أن لديهم ما يثبت ملكيتها لتلك الاراضي مما كلفهم مبالغ مالية كبيرة.

المصدر : عكاظ

التاريخ : 09-04-2008 العدد : 15201

الصفحات : 12 المسلسل : 96

للمتقاضى في حفظ حقوقه وكذلك للقضاة من خلال توفير جهدهم.

ومن أبرز ملامحه التي تساعد المواطنين الترافع بالمذكرات وهو نظام معمول به في ديوان المظالم وفي حال تفعيله وتطبيقه بدقة سيكون له اثر ايجابي في ضمان حقوقه المتقاضين وفهم اقوالهم وبتبني مهلة لترتيب ودراسة اقوال الخصم قبل كتابة المذكرات.

ويضيف الغامدي الذي نرجوه كمحامين ان يكون هناك تعاون من قبل الاخوة في المحاكم خاصة في جانب الحصول على ما نحتاجه من اوراق تخص معاملات موكلينا بدلاً من الاقتصار على تسجيل بعض المعلومات المطلوبة كتابيا ونأمل ان يكون هناك تفهم من جميع الجهات لدور المحامي وابداء تعاون اكبر حيث ان النظام الجديد اشار الى ذلك.

ويختتم بقوله ان ما تقدمه حكومة خادم الحرمين الشريفين لجميع القطاعات وما حظي به القضاء في الانظمة الجديدة لم يكن إلا لهدف يتمثل في تطوير القضاء وتمكينه من مواكبة مستجدات العصر وتحقيق مبادئ العدالة بصدق تفاصيلها.